May 2025

الميزات الرئيسية والالتزامات والفوائد بموجب
الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه

النظرة العامة

يعد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أحد أخطر التهديدات للنظم الإيكولوجية البحرية ويقوض الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق مصائد الأسماك المستدامة. وهو يساهم في الاستغلال المفرط لمصائد الأسماك، ويضر بتعافي الأنواع من الأسماك، ويسبب صعوبات مالية، لا سيما للمجتمعات الساحلية التي تعتمد على صيد الأسماك في معيشتها. غالبًا ما يرتبط الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بالجرائم في قطاع مصايد الأسماك أو يرتبط بها، مثل التهرب الضريبي وغسيل الأموال والتهريب وانتهاك معايير العمل.

يمثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه أول صك دولي ملزم يستهدف على وجه التحديد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم . وقد تمت الموافقة عليه من قبل مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 ودخل حيز التنفيذ في 5 يونيو/حزيران 2016. اعتبارًا من مارس/آذار 2025، بلغ عدد الأطراف في الاتفاق ثمانون طرفًا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، مما يغطي ما مجموعه 107 مشاركًا. ومع تزايد عدد الدول الأطراف، يتزايد أيضاً عدد الموانئ الملتزمة وبالتالي سوف تتاح لمشغلي الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم فرص أقل لمواصلة عملهم كالمعتاد.

الأهداف

الهدف الرئيسي للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء هو منع السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من استخدام الموانئ وإنزال صيدها، مما يعمل بمثابة عامل تثبيط لهذه السفن عن مواصلة أنشطتها وفي الوقت نفسه منع المنتجات السمكية المستمدة من هذا النوع من صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من الوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية. ويتحقق ذلك من خلال تدابير في الاتفاق مثل منع دخول الموانئ وعمليات التفتيش في الموانئ، وغيرها. وبالمقارنة مع أداة الرصد والمراقبة والاشراف ، بما في ذلك الصعود إلى السفن وتفتيشها في البحر، تُعدّ أدوات الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء فعالة من حيث التكلفة، ويتم تنفيذها بشكل أكثر أمانًا.

في الاجتماع الرابع للأطراف (مايو/أيار 2023)، اعتمدت الأطراف "استراتيجية بالي" بغية تحسين التطبيق الفعال للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والمساهمة في نهاية المطاف في الصون الموارد البحرية الحية والنظم الإيكولوجية البحرية في المدى البعيد والانتفاع منها على نحو مستدام.

العناصر الرئيسية

يتكون الاتفاق من عشرة أجزاء، بما في ذلك الالتزامات الأساسية التالية على كل دولة طرف:

- واجب التعاون وتبادل المعلومات مع الدول ذات الصلة ومع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات دولية أخرى ومع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك – المادة (٦)
- واجب تعيين الموانئ والإعلان عنها التي يمكن للسفن أن تطلب الدخول إليها – المادة (٧)
- واجب طلب المعلومات المطلوبة في الملحق (أ) من الاتفاق، كحد أدنى (طلب مسبق لدخول الميناء) – المادة (٨)
- واجب رفض دخول سفينة إلى موانئها بناء على قرائن كافية على أنها قد شاركت في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ويبلغ السفينة أو ممثليها بالقرار هذا – المادة (٩)
- واجب إحالة نتائج كل عملية من عمليات التفتيش إلى الدولة التي تحمل علمها السفينة التي خضعت للتفتيش – المادة (١٥)
- واجب تعيين جهة اتصال وطنية فيما يتعلق بتبادل المعلومات وحيثما يكون ذلك ممكنا إقامة آلية للاتصال لتبادل المعلومات إلكترونيا بصورة مباشرة – المادة (١٦)
- واجب طلب من السفن المخولة برفع علمها أن تتعاون مع دولة الميناء في عمليات التفتيش – المادة (٢٠).

الفوائد المحتملة للأطراف

من خلال الانضمام إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وتنفيذ أحكامها بفعالية، من المتوقع أن تحصل الدولة على العديد من الفوائد، بما في ذلك:

أ- الإدارة المستدامة لموارد مصايد الأسماك

يمكن لدول الموانئ تحسين صون موارد مصايد الأسماك وإدارتها، وخاصة الأنواع المهاجرة، من خلال توفير معلومات أفضل عن تاريخ وأنشطة سفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتفاصيل حول ما يتم اصطياده وإنزاله، وما يتم شحنه مع فرص للتحقق المتبادل من البيانات مع دول الموانئ الأخرى. وتساعد أنظمة الرصد والمراقبة والإشراف وتبادل المعلومات في إنتاج المعلومات ومشاركتها، والتي يمكن للدول على أساسها تحسين رصد أنشطة الصيد في المياه الوطنية وخارجها.

ب- الفوائد الاقتصادية

تثبت دول الموانئ للمجتمع الدولي أنها ملتزمة بمسؤولياتها في إبقاء الأسماك التي يتم اصطيادها بشكل غير قانوني خارج موانئها. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع دول الموانئ بميزة على غيرها من الدول التي لا تتمتع بها: تفضل دول السوق الأسماك و/أو منتجات مصايد الأسماك التي يتم إنزالها أو إعادة شحنها في الموانئ المعينة في الدول الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أو في البحر، بسبب التزامها بمكافحة الصيد غير القانوني دون ابلاغ ودون تنظيم. وبالتالي، تستفيد الدول الأطراف من زيادة الدخل من خلال عمليات الموانئ وأنشطة الصناعات المرتبطة بها.

ج- الاستثمار الأجنبي في قطاعي مصايد الأسماك والملاحة البحرية

تعتبر دولة الميناء دولة قانونية وشفافة وموثوقة ومتعاونة فيما يتعلق بالموانئ. ويمكن لهذه السمعة أن تجذب الاستثمار الأجنبي في قطاعي مصايد الأسماك والملاحة البحرية، وكذلك الدخل لخدمات الموانئ مثل الإمدادات والإصلاحات والمعالجة وإعادة الشحن.

د- حوكمة محسنة لقطاع مصايد الأسماك من خلال التعاون الفعال بين الوكالات

تقوم الوكالات الحكومية ذات الصلة في دولة الميناء بإنشاء آلية وإجراءات للتنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. وذلك يؤدي إلى تقليل التكاليف، والمساعدة في توفير الوقت، وتعزيز التعاون والامتثال بشكل أكبر لقوانين العمل والهجرة والصحة والصرف الصحي. ويمكن للتعاون بين الوكالات أيضًا أن يعزز الشفافية، مما يحد من فرص الفساد.

هـ- الدعم المالي للدول النامية لتنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

تنص المادة ٢١ من الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على أن الدول النامية يمكنها الحصول على الدعم لبناء القدرات اللازمة للامتثال للاتفاق. وعند الانضمام إليه، يمكن للدولة الطرف أن تطلب الدعم لإعداد النظام لتدابير دولة الميناء بما في ذلك وضع إجراءات التفتيش والتدريب لمسؤولي دولة الميناء والسلطات الأخرى.

لمزيد من المعلومات حول الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، والصكوك النموذجية للالتزام بالاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وعمليات المعاهدات في منظمة الأغذية والزراعة، يرجى الاتصال على العنوان الالكتروني التالي: treaties@fao.org